حول رســـائل
الصاحب بن عباد واعتزاله

للأســـتاذ محمد خليفه التونسى

قدم الدكتور أحمد فؤاد الأهوانى إلى قراء « الرسالة » فى عددها ٧٥٥ رسائل الصاحب بن عباد التى حققها وقدم لها الدكتور عبد الوهاب عزام بك عميد كلية الآداب بجامعة فؤاد الأول ، والدكتور شوقى ضيف المدرس بها ، وكان مما عرض الدكتور الأهوانى — ومن قبله المحققان — نزعة الصاحب إلى الاعتزال ، فقرر أنه وقف طويلا عند قول المحققين للرسائل : « ونحن نجد فى الرسائل نزعة واضحة إلى القول بالاعتزال والدعوة إليه » وأشار إلى أن البحث فى الاعتزال والكلام وما يتصل بهما مما تهفو إليه نفسه ، وليس هذا بغريب منه وهو معنى بالفلسفة ، كما أشار إلى أنه كان يحب أن يجد فى الرسائل ما يشبع رغبته ويرى من نصوص الصاحب نفسه ما يؤيد قول ياقوت : إن الصاحب كان « مثل أبيه يذهب مذهب الاعتزال » وذكر أن ما اعتمد عليه المحققان فى نسبة الاعتزال إليه ثلاثة نصوص فى الرسائل نقلها الدكتور، وأشار إلى مواضعها من الرسائل ، أحدها فى الرسالة التاسعة من الباب العاشر وهو باب التعازى ، ذكر فيها تعديل الله ولطفه فى صنعه وصلاح فعله ، وثانيها فى الرسالة الثانية من الباب السابع عشر وهو باب الآداب والمواعظ ، ذكر فيها الصاحب بلداً كان مستغلقاً « على أهل عدل الله وتوحيده ، والتصديق بوعده ووعيده » وثالث النصوص فى الرسالة الثالثة من الباب العاشر أيضاً ، وهى رسالة إلى أهل الصيمرة وصفهم فيها بشهرتهم « بالذب عن توحيد الله وعدله ، وصدقه فى وعيده ووعده » وكان بلدكم من بين البلاد كغرة[1] أدهم ، وشهاب فى ليل مظلم ، وما فى النعم أجل موقعاً وأهنأ مشرعاً ، من النعمة فى القول بالحق والدعاء إليه ، والتدين به والبعث عليه ، ومهانة من شبه الله بخلقه فتتابع[1] فى جهده ، أو جوره فى فعله ، فشك فى حسن نظره وطوله »

وقد علق الدكتور الأهوانى على النص الثانى بقوله « وشهرة المعتزلة بأنهم أهل العدل والتوحيد ، والوعد والوعيد ، أعظم من شهرتهم بالتعديل[2] والصلاح » كما علق على النص الثالث بقوله « وهذا نص آخر أكثر فى الاعتزال بياناً ، فيه العدل والتوحيد والصدق فى الوعد والوعيد ، ونفى التشبيه ، وامتناع التجوير » وقد وجد الدكتور فى هذه النصوص بعد أن وضحها على هذا النحو ما يكفى فى نسبة الاعتزال إلى الصاحب ، فعقب عليها بقوله « وهنا نستطيع أن نطمئن إلى ما ذكره عنه ياقوت من أنه كان يذهب مذهب الاعتزال » واستدرك على محققى الرسائل ترددهما فقال « ولكن الدكتور عزام بك والدكتور ضيف لا يطمئنان إلى أن الاعتزال « أكان هذا من عمله هو أم من عمل الدولة ، فقد كان عضد الدولة يذهب — فيما يظهر — إلى الاعتزال . »

ولى أربع ملاحظات على ما سردته هنا من كلام الدكتور الأهوانى وما يتضمنه من كلام الدكتورين المحققين والمهدة عليه

(١) كتبت هذه الكلمة « كغرة » بالغاء وربما كان التصحيف من الرسالة .

(١) هكذا نقل الدكتور الأهوانى الجملة عن الرسائل ، وأرى أن فى الكلمة الأولى تصحيفاً وفى الأخيرة تحريفاً ، وأن صوابها « فتتابع فى حقه » مراعاة للسجع الذى كان من سنن كتاب هذا العصر وأئمتهم ، وكان الصاحب مبتلى بهذه الآفة أكثر من غيره ، ونقل أبو حيان التوحيدى عن ابن المسيبى فى ذلك كلاماً طريفاً جداً يضيق عنه المقام (راجع معجم الأدباء ٦ / ٢٠٧ / ٨ ٢) ومعنى التتابع فى الشىء التهافت فيه والإسراع إليه ، قال صاحب لسان العرب « يقال تتابعوا فى الشر إذا تهافتوا وسارعوا إليه ، وفى حديثه صلى الله عليه وسلم : « ما يحملكم على أن تتابعوا فى الكذب كما يتتابع الفراش فى النار » والتتابع الوقوع فى الشر من غير فكرة ولا روية ، والمتابعة عليه ولا يكون فى الخير ، ويقال فى التتابع إنه الفجاجة ... وقيل التتابع فى الشر كالتتابع فى الخير .. فالتتابع هنا بكل معنى من معانيه مناسب ومعنى الجملة « فتهافت فى حق الله وأسرع إلى الوقوع فيه من غير فكرة ولا روية لأنه شبه الله بخلقه فجعله كبعض خلقه ، وهو من أجل ذلك استحق المهانة وكانت مهانة الإنسان إياه من النعم الجليلة الموقع ، الهنيئة الشرع » وهناك قراءة للنص دون عذه « ومهانة من شبه الله بخلقه فتتابع فى جهله ، أو جوره فى فعله فشك فى حسن نظره وطوله » والفاء فى جهله لمن شبه الله بخلقه ، والمعنى واضح ، والقراءة الأولى أفضل فيما أرى والمقام يضيق عن ذكر أسباب التفضيل :

(٢) يلاحظ أن معنى تعديل الله وصفه بالعدل فلا معنى للقول « وشهرة المعتزلة بأنهم أهل العدل أعظم من شهرتهم بالتعديل » فهما شىء واحد .

هو فيما نقلت عنهما وعن الرسائل إذ لم يتح لى حتى الآن الاطلاع عليها كما نشرها المحققان الفاضلان .

أولها : ما أشار إليه المحققان ، ونقله الدكتور الأهوانى من نصوص الصاحب الثلاثة — المشار إليها قبل — ولا سيما ثالثها يحمل الباحث على الاطمئنان إلى أن الصاحب كان يقول بالتوحيد والعدل ، والوعد والوعيد ، وهذه — دون شك — أصول ثلاثة من أصول مذهب المعتزلة الكلامى ، ولا داعى للتشكك فى نسبتها إلى الصاحب مع ورودها فى نصوصه ، إذ ليس الباحث مطالباً ببينات أقوى ولا أكثر من هذه البينات ، وإن كان مما يرحب به وجود بينات نصية كذلك تكون أكثر تفصيلا ايضمها إلى ما لديه ، كما أنه ليس على الباحث أن ينبش عن قلب الرجل ليرى ما فى سريرته ، ولا مبرر بعد ذلك للشك أو التردد حتى يثبت أن للصاحب نصوصاً تعارض هذه النصوص ، وهذا ما لم يثبت حتى الآن . والدكتور الأهوانى لم يحد عن مسلك العالم حين اطمأن إلى نسبة هذه الأصول الثلاثة إلى الصاحب ، ولم يتابع المحققين فى شكهما وترددهما ، وأنا أشاركه هذا الاطمئنان ، ولكنى لا أذهب معه إلى أكثر من نسبة هذه الأصول إليه ، ولا أتعدى معه إلى القول باعتزال الصاحب على الإطلاق بهذه النصوص وحدها حسبما ذكر الدكتور اتباعاً لرأى ياقوت فيه ، وسأوضح هذا فى الملاحظة الرابعة .

ثانيتها : ومن أجل هذا الاطمئنان حقّ للدكتور أن يستدرك على المحققين ترددهما الذى لامبرر له ، وعدم جوابهما على سؤالهما « أكان هذا (أى الاعتزال) من عمله هو ، أم من عمل الدولة ، فقد كان عضد الدولة — فيما يظهر — يذهب إلى الاعتزال »

والشك — كما يظهر من السؤال — لامبرر له بعد النصوص السابقة — إلى ما ذكر ياقوت ونقل هنا — ولو لم يكن لدينا غيرها ، فضلا عما سنذكر فى الملاحظة الثالثة ، كما أن السؤال لا موضع له على هذا النحو ، فماذا يطعن فى اعتزال الصاحب إن كان من عمله هو أو من عمل الدولة ؟ لنفرض أبعد الفروض وهو أن الاعتزال كان من عمل الدولة لأنه كما ذكر المحققان — « قد كان عضد الدولة يذهب فيما يظهر — إلى الاعتزال » فهل يوهن ذلك من اعتزال الصاحب ويحملنا على الشك فيه ؟ ليكن أن « عضد الدولة يذهب — فيما يظهر — إلى الاعتزال » أولا يكن ، فأى قيمة لاعتزال عضد الدولة فى هذا الموضع لنزج به فيه ؟ أيطعن فى إسلام ثابت لوزير أن يكون الملك الذى استوزره مسلماً ، وأن تكون دولته إسلامية ؟ ثم ما قيمة اعتزال عضد الدولة إن كان منتهى الثقة فى القول به أنه — كما ذكر المحققان — فيما يظهر لهما ، لا فيما ثبت لهما ثبوتاً قاطعاً أو راجحاً ؟ ثم ما قيمته إذا لم يكن هناك دليل عليه ؟ بل ما قيمته إذا لم يثبت أن عضد الدولة كان يؤثر المعتزلة دون غيرهم بامتياز يدل على ميله إليهم فضلا عن ذهابه مذهبهم ؟

لقد قرأت مما كتب فى تاريخ عضد الدولة — وما هو بالقليل — فلم أجد فيه ما يدل على أن عضد الدولة كان يؤثر مذهب الاعتزال أو المعتزلة بعطف خاص ؟ فمن أين هذا الذى ظهر للمحققين الفاضلين حين أشارا إلى اعتزاله ؟ وكيف ظهر لهما ؟

لا أزعم أنى قرأت من تاريخ عضد الدولة أكثر مما قرأ المحققان ، فلعل عندهما علم ما لا أعلم منه ، وهما — دون شك — أكثر اطلاعاً وفهماً منى ، ولست أبغى من معرفة ما ظهر لهما من اعتزال الصاحب غير مصدره وكيفية ظهوره !

ومع هذا قد وقفت فى دراستى لتاريخ الاعتزال على أن هذا المذهب كان ذائعاً قوياً فى أيام عضد الدولة وفى دولته خاصة ، إذ ظهر فيها كثير من شيوخ الاعتزال ، وتولى بعضهم الأعمال لها ، ومنهم من كان على صلة بعضد الدولة نفسه ، وكانت الدولة تعرفهم وتعرف ميولهم واعتناقهم الاعتزال ، ومع ذلك لم تجد ما يدل من قريب ولا بعيد أن الدولة كانت تؤثرهم بعناية خاصة إلا فى أيام الصاحب نفسه ، وهذا الإيثار كان من عمل الصاحب وحده لا من عمل الدولة ، ومن المعروف أن عضد الدولة — هذا الذى يرى المحققان فيما ظهر لهما أنه يذهب إلى الاعتزال — جاءته رسالة من ملك الروم فأجاب عنها فى سنة ٣٧١ هـ ولم يختر لحمل جوابه عنها إلا أبا بكر محمد بن الطيب الأشعرى المعروف بابن الباقلانى أو الباقلانى ، وابن الباقلانى كان — دون شك — متكلما على مذهب الأشعرى شيخ أهل السنة ، وكان من أشد خصوم المعتزلة ، ألف الكتب للرد عليهم والحط من أقدارهم . ويروى أنه أبى أن يخضع لرسوم البلاط البويهى حين لقى عضد الدولة فلم يكفر له[1] فى مدينته . أفلم يكن

(١) كان من رسم الرعية فى مقابلة الملك أن تقبل الأرض بين يديه وهو المقصود هنا . (تاريخ بغداد ٥/٣٧٩) .

فى دولة عضد الدولة من رجال المعتزلة الذين تعرفهم الدولة وتعرف فضلهم من يحمل هـذا الجواب كما حمله ابن الباقلانى السُّنِّىَّ خصم المعتزلة ؟

لو أن الدولة البويهية عطفت على المعتزلة وآثرتهم بعناية خاصة لكان هذا موافقاً لأصلها العام لأنها شيعية زيدية ، والزيدية فى كل زمان ومكان — منذ عهد زعيمهم زيد بن على تلميذ واصل بن عطاء شيخ المعتزلة — يدينون بالاعتزال أصـــوله كلها أو بعضها ، أو يعطفون عليه ، وكانت الفتن كثيرة فى عهد الدولة البويهية بين أهل السنة والشيعة ، وكانت الدولة دائماً تنصر الشيعة على أهل السنة ، بل كان بعض هذه الفتن يثير أهل السنة تمرداً على تشيع الدولة ، ومع ذلك لم نقرأ خبراً عن فتنة بين المعتزلة وأهل السنة نصرت الدولة فيها المعتزلة على أهل السنة كما نصرت الشيعة عليهم

لقد ظهر الصاحب فى عهد ركن الدولة وعضد الدولة ، ووزر لمؤيد الدولة ثم أخيه فخر الدولة ، فأما ركن الدولة فلا نعلم من أمر نظره إلى الاعتزال إلا خبراً واحداً مؤداه أنه أرســـل مرة إلى الصاحب عيناً من عيونه يشاكـه فى مجلسـه ويتحدى سلطانه ومذهبه الاعتزالى ويجـادله فى بعض تعليماته : وهو القول بخلق القرآن[1] . وأما عضد الدولة فقـد قدمنا مبلغ علمنا فى نظره إلى الاعتزال ، وأما مؤيد الدولة فلا أعرف من أخباره ما يدل على ولاء ولا عداء للاعتزال ، وأما فخر الدولة فلا نعرف فى نظره إلى الاعتزال غير خبر واحد ذكره الصاحب فى صدد علاقته واحتشامه فقال[2]: ما استؤذن لى على فخر الدولة وهو فى مجلس الأنس إلا انتقل إلى مجلس الحشمة فيأذن لى فيه ، وما أذكر أنه تبـذل بين يدى ومازحنى قط إلا مرة واحدة فإنه قال لى فى شجون الحديث : « بلغنى أنك تقول : المذهب مذهب الاعتزال ، والنيل[3] نيل الرجال » فأظهرت الكراهة لانبساطه ، وقلت : « بنا من الجد ما لا نفرغ معه للهزل » ونهضت كالغاضب ، فما زال يعتذر إلى مراسلة حتى عاودت مجلسه ، ولم يعد بعدها لما يجرى مجرى الهزل والمزح[1] »

وليس فى هذا الخبر ما يدل على أن فخر الدولة يشارك وزيره اعتزاله ، ولا أنه يرى للاعتزال امتيازاً على غيره ، وإلا لم يستدرك على الصاحب مَيْزَهُ الاعتزال بعنايته من سائر المذاهب الإسلامية الكلامية .

هـذا إلى أن فخر الدولة — كما يجب أن يعلم — كان يعرف خطر وزيره فى دولته ، وحاجته إليه فى تدبيرها بل فضله عليه إذ جعله هو وأعوانه على أملاك أخيه مؤيد الدولة فى أصفهان بعـد موته سنة ٣٧٣ هـ (٩٨٤ م) وأضاف إليهـا غيرها من حصون المتمردين عليها ، وكانت كلمته فوق كلمة ملكه فى دولته ، ولم يكن ينزل عن جلاله وكبريائه وحشمته معه .

ومن هذا العرض الموجز تنكشف علاقة ملوك الدولة البويهية الذين عاصرهم الصاحب جميعاً بالاعتزال والمعتزلة ، وليس فيه من قريب ولا بعيد أية دلالة على تحيز من الدولة أيام الصاحب إلى الاعتزال فضلا عن اعتناقه .

ومن ها هنا يتضح لنا أن لا موضع للسؤال الذى سأله المحققان الفاضلان كما نقله عنهما الدكتور الأهوانى فى استدراكه عليهما فقال « ... فقال ولكن الدكتور عزام بك والدكتور ضيف لا يطمئنان إلى أن الاعتزال « أكان من عمله هو (الصاحب) أم من عمل الدولة » فقد كان عضد الدولة يذهب — فيما يظهر — إلى الإعتزال

بل إن هذا السؤال الذى ترك المحققان الجواب عنه دون مبرر — يتضح من وضعه على هذا النحو أنه محاولة للافلات من القضاء بحكم مع هذه المقدمات الواضحة ، وهـذه المحاولة لم تحل الإشكال الأصيل بل خلقت إشكالا آخر لم يكن داع لخلقه ، وأقحمته فى غير موضعه ، ثم تركته دون حل كما تركت سابقه ، وأثارت شـكا لا موضع له ولا حاجة إليه ، وكان حل الإشكالين ميسوراً .

(له بقية) محمد مفيد الشوباشى

---

(١) معجم الأدباء ٦/٢٠٩ — ٢١٣ نقلا عن كتاب أخلاق الوزيرين لأبى حيان التوحيدى الذى يحكى الخبر كما عاينه فى حضرة الصاحب ، ويبدو لى أن فى النص (ص ٢١٣) اضطراباً إذ أسند الجاسوس القول بخلق القرآن إلى خصم الصاحب ، مع أن القول بخلقه من مستلزمات التوحيد عند المعتزلة ، وما دام الصاحب يتدين بهذا المبدأ على طريقتهم فلا مناص من أنه كان يقول بخلق القرآن .

(٢) عن يتيمة الدهر للثعالبى ٣/١٧٩ — ١٨٠ ، وقد نقله عنها ياقوت مع تغيير طفيف (معجم الأدباء ٦/٢٨٤) وهو فى اليتيمة أخصر وأقوم .

(٣) الكلمتان فى المصدرين السابقين فاحشتان ، وقد اقتديت فى كتابتهما هكذا بما فعله المرحوم أحمد زكى باشا فى نشرته كتاب « التاج فى أخلاق الملوك » للجاحظ (ص ٧٩ منه) واقتدى هو فيه بطابع كتاب « طراز المجالس » للشهاب الخفاجى ص ٧٩ .

(١) الكلمة فى نص اليتيمة « المزح » ولا موضع لها ، ووردت مصححة فى معجم الأدباء ، ويجوز أن تكون « المدح » فصحفت .